

المملكة الأردنية الهاشمية

مشروع الخدمات الطارئة والتكيف الاجتماعي  
(JESSRP)

إطار السياسة العامة للنزوح الاقتصادي والاجتماعي  
(RPF)

26 كانون الأول، 2013

## الملخص التنفيذي

سيساهم المشروع المقترح في تحسين الظروف المعيشية في بعض المدن والبلدات الأردنية المختارة، المتأثرة بهجرات اللاجئين السوريين. حيث سيعمل المشروع على تقوية القدرة على التكيف مع هذه الأزمة، وذلك من خلال ثلاثة عناصر رئيسية: تقديم الدعم إلى البلديات المشاركة في المشروع لتمكينهم من تقديم الخدمات الإضافية لسد الاحتياجات المحلية؛ تعزيز التكيف المجتمعي من خلال تنمية الاقتصاد المحلي وتفعيل المشاركة المجتمعية؛ وتعزيز التكيف المؤسسي في مواجهة الأزمة من خلال تطوير خطط الاستجابة والاستعداد للطوارئ والكوارث، وعلى مستويات حكومية مختلفة. سيقوم المشروع بدايةً بدعم تسع بلديات من الأكثر تأثراً جراء تدفقات اللاجئين السوريين. ستتلقى هذه البلديات دعماً متعدد الجوانب بالاعتماد على نسبة اللاجئين المقيمين ضمن حدود تلك البلديات. فبالاعتماد على الظروف على الأرض وبرز الاحتياجات، قد يضم المشروع في المستقبل بلديات جديدة، وقد يستتني بلديات مشاركة حالية. سيتم تنفيذ المشروع على مدار 38 شهراً، وسيتكوّن من جزئين، وهما: (1) المنح البلدية، و(2) التطوير المؤسسي وإدارة المشروع.

لا يُتوقع من الأنشطة المؤهلة على مستوى المشاريع الفرعية أن تستلزم إطلاق سياسة البنك الدولي التشغيلية OP 4.12، والتي تغطي كلاً من الآثار المتعلقة بشكل رئيسي بترحيل الأسر والمجتمعات؛ إستملاك الأراضي المملوكة لدى الأفراد بشكل خاص (بشكل مؤقت أو غير ذلك)؛ الآثار السلبية المترتبة على سبل العيش بما فيها تلك التي تحدث من خلال تقييد الوصول إلى المصادر. من المتوقع أن يتم تنفيذ الأنشطة المنفذة على مستوى المشاريع الفرعية على أراض عامة/ مملوكة لدى الدولة. وعلى الرغم من ذلك، فقد تم إعداد هذا الإطار العملي للسياسة العامة للنزوح الاقتصادي والاجتماعي (RPF) لمساعدة المشروع على تلبية متطلبات السياسة التشغيلية للبنك الدولي OP 4.12، تحسباً لأي آثار سلبية مؤقتة و/أو دائمة قد تحدث على الأراضي أو على سبل العيش أو ما يتعلق بذلك.

يقدم إطار سياسة النزوح الاقتصادي والاجتماعي الخطوط الرئيسية لجميع الأهداف والمبادئ المتعلقة بالنزوح الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى آليات التمويل والترتيبات المؤسسية الخاصة بعمليات النزوح الاقتصادي والاجتماعي. وحيث أنّ الدعم التمويلي يأتي من خلال البنك الدولي، فقد تم إعداد إطار سياسة النزوح الاقتصادي والاجتماعي بالتوافق مع السياسة التشغيلية (OP) رقم 4.12.